أنا والفردوس المفقود

رفيف رضا صيداوي

أنا صغرى إخوتي الستة: الصبيّين والبنات الأربع. وبوصفي صغيرة الأسرة، كنتُ الطفلة المدلّلة فيها: أربعة عشر عاماً تفصل بيني وبين كبرى أخواتي وخمسة أعوام بيني وبين أصغرهنّ.

في أحضان هذه الأسرة تشبّعت حباً، أظنّ أنه يكفيني لبثّه على العالم بأسره ما حييت.

والدي الطبيب والشاعر، ووالدتي ذات الذكاء الحاد وذات الذهنية العصرية التي اكتسبتها من تربيتها المدرسية الإنجيلية، لم يمارسا يوماً تمييزاً يذكر بين أبنائهما على أساس الجنس أو العمر. كأن يُسلَّط الابن على الابنة والأكبر على الأصغر، شأن ما كنتُ ألاحظه في أسر أخرى. فرص التعليم والعمل والحرية كانت مفتوحة أمام جميع أبنائهما بالتساوي. أما المحظورات الاجتماعية والأخلاقية فلم تكن مقتصرة على الفتيات فقط بل تسري على الجميع دون استثناء.

رياح التجديد نفذت عبر الأبناء بحسب التجربة الحياتية الخاصة بكلّ منهم. فأختي، مثلاً، أدخلت الأفكار الماركسية ومفاهيمها الثورية إلى العائلة، في الوقت الذي كان فيه والدي ميالاً إلى أفكار القومية العربية. أجواء الغليان السياسي ورياح التغيير التي بلغت أوجها في مطلع السبعينات من القرن الماضي تسلّلت إلى وعيي الطفولي قبل قراءاتي اللاحقة بزمن طويل. توحّد

الطلاب على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والمناطقية لمناهضة الفساد السياسي، والاحتجاج على الغلاء المعيشي، أو للارتقاء بمستوى الجامعة الوطنية– جامعة الفقراء والطبقة الوسطى اللبنانية– وتعزيز مستواها الأكاديمي، ودفاعاً عن قضايا المرأة وقضية الشعب الفلسطيني وحركات التحرر العربية...إلخ، توحُّد الطلاب هذا عايشته من خلال أصدقاء أختي وصديقاتها، ليندا وأنطون ونوال وعبد المجيد وأسماء أخرى غيرها. هؤلاء الذين أصبحوا أصدقاء أمي، لا سيما من كان يقطن منهم في بيروت للتعلّم بعيداً عن الأهل القاطنين في المناطق والأرياف اللبنانية البعيدة.

في إبراز بعض ملامح أسرتي ونشأتي، أردت الوصول إلى بيت القصيد وهو مسألة تزويجي قبل بلوغي سن السادسة عشرة. أوليس في الملامح التي رسمتها لأسرتي ما يشير إلى مفارقة؟ إذ كيف لوالدين متنوّرين، كما وصفتهما، أن قاما بتزويجي؟ ثم لماذا لم أقم بدوري، وعلى الرغم من صغر سنّي، بالرفض أو بالتمرّد؟

لطالما سألت نفسي ماذا كانت الدوافع؟ ولطالما تساءلت ما إذا كان عدم تمرّدي يعني خضوعي وإذعاني لسلطة الأهل؟ وها أنذا أعود لأسأل نفسي الآن ماذا كانت الدوافع؟ هل هو الحبّ الذي كنت أكنّه لوالديّ والذي جعلني لا أرفض مشيئتهما؟ وماذا عن والديّ؟ هل أن حبّهما لي وتعلّقهما الشديد بالابنة الصغرى التي كنتها قد أضرما قلقهما عليّ، سيما وأن الظروف كانت ظروف حرب أهلية مستعرة لا يدري أحد كيف بدأت ومتى ستنتهي؟ لطالما خانتني قدرتي على التفسير، وخانتني مسؤوليات الزواج للبحث عن أجوبة.

قد يتبادر إلى ذهن بعض من يقرأني الآن أنني غير راضية عن زوجي، وإلا لماذا أعود للبحث والكلام عن زواج مبكّر مضى عليه نحو أربع وعشرين سنة؟ غير أنني في الواقع أردت أن أبيّن من خلال تجربتي الذاتية تبعات الزواج المبكّر بالمطلق، وذلك بغضّ النظر عن الشريك ومعدنه أو سلوكه، أي أنني تقصّدت الكشف عن بعض الجوانب المرّة لهذه التجربة بذاتها، وليس الجوانب كلّها...

إن مفهوم الزواج كما توارثته عن بيئتي يعني رباطاً أخلاقياً بين رجل وامرأة يسعيان إلى بناء أسرة سليمة. وبالتالي فإن مؤسسة الزواج، شأنها شأن أيّ مؤسسة اجتماعية أخرى، تفترض حقوقاً وواجبات بالنسبة لمختلف الأطراف الذين يندرجون فيها. لكن الغريب أن وحدها مؤسسة الأسرة لا تشترط سن الرشد لطرفي العقد، أي الزوج والزوجة. وهذا عائد بنظري إلى الاستهتار بمسؤوليات الزواج وقيمه، فضلاً عن اختزال مفهوم الزواج إلى مجرد عملية بيولوجية عمادها الجنس والإنجاب. فكانت صدمتي الأولى بالزواج صدمة وجودية نابعة أساساً من شعوري بأنني لم أعد حرّة.

من تعاظم شعوري هذا بتعاظم المسؤوليات التي لم أكن، لصغر سنّي، أدرك حجمها. من إدراكي شيئاً فشيئاً أن الزمن، كما يقول الروائي يوسف حبشي الأشقر، ليس كأوراق الرزنامة تذهب وتعود...

تعمّق شعوري بالقيد بمقدار ما تشلّ المؤسسة– أيّ مؤسسة– إرادتنا. فيغدو العمل من دون إرادة مدخلاً إلى اللامعنى. فكيف إذا كنّا محاطين بمفاهيم اجتماعية زائفة تخترق مؤسسة الزواج وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، لتعيد تشكيل ذهنية الأفراد وقولبتها؟ مفاهيم الرجولة الغلط والأنوثة الغلط التي نستشعرها والتي نندرج في قوالبها مهما بلغ حسّنا النقدي حيالها.

لن أتعدى هذا القدر من الكلام قبل أن أشير إلى صدفة تزامن زواجي مع وجودي في صفّ البكالوريا–القسم الأول– على الرغم من صغر سنّي. فلو لم أكن قد بلغت البكالوريا لكان من الصعب أن أتابع دراستي، مهما بلغت رغبتي في ذلك، ومهما كان تفهُّم زوجي لهذه الرغبة عميقاً. لكن مسألة متابعة تعليمي لم تتمّ من دون تبعات، وهي تبعات متنوعة الحجم والنمط في بيئتنا الاجتماعية الشرقية التي لا تعترف برغبات المرأة وخياراتها الوجودية. فلطالما آلمتني ردود فعل الناس، كلما عرفوا أنني أتابع تعليمي: «برافو...لا شك أن زوجك رجل عظيم لأنه سمح لك بذلك»... لم يؤلمني بالطبع الثناء عليه بل آلمني تعبيرهم المحيل، في ثقافتنا، على السلطة الذكورية، سلطة الرجل المفوّض بالسماح أو بعدمه. إنها اللغة التي تنقل إلينا نسقاً جاهزاً من القيم. لغة تتدعّم سلطتها في البنية النحوية العربية وحتى الأجنبية حيث الغلبة للذكر في حال وجود جنسين مختلفين. وهذا أمر يعود بي إلى صورة من كتاب القواعد الفرنسية عندما كنتُ في الصفوف الابتدائية. تُظهر تلك الصورة مبارزة بين مجموعتين، الأولى مؤلفة من فتيان يشدّون حبلاً من اليمين، تقابلها مجموعة من الفتيات يشددن الحبل نفسه من اليسار. أما الهدف فواضح: غرس تلك القاعدة النحوية في الذاكرة البصرية للناشئة، والتي لها ما يوازيها في القواعد العربية. غير أن إبراز النحو العربي لتفوّق الذكر تماثله تراتبية جنسية في الحياة والواقع حيث يوجد نسق ذكوري له الحظوة فيما يجرَّد الآخر، المرأة، من هذه الحظوة فلا تحظى إلا بالتبعية والتلقي.

تجنيس اللغة، إذاً، ولّد تصوّرات ومفاهيم ثابتة عن حق الرجل المطلق بالقرار، وتالياً، بـ«السماح» أو عدم «السماح» للمرأة بترجمة خياراتها ورغباتها مهما كان حجمها وشكلها، ومهما بلغت بساطتها أو درجة تعقيدها. هكذا وجدتُ نفسي محسودة على نعمة رزقت بها. أوليس «السماح» لي بمتابعة تعليمي نعمة تكاد تكون إلهية؟ لا بل إنني جُرّدتُ من أي ثناء على جهدي الخاص لصالح الثناء على سماحة الزوج وكرمه. ما

اضطرّني إلى الدفاع الصامت عن حقي في التعليم، المعادل، من وجهة نظري، لحقي في الوجود، بعكس ما يراه المجتمع الذي يرفض هذا الحقّ إن لم يكن مقروناً بسلطة الرجل. إنها السلطة التي يدعمها الناس أنفسهم، والتي ينتج عنها تجذّر تعارض مطلق بين المرأة والرجل في المجتمع يكمّل التعارض الممأسَس في اللغة أيضاً.

هكذا تابعت تعليمي من دون أن يفارقني الشعور بمنّة الزوج عليّ، أو الشعور بأنني متّهمة بممارسة شكل من أشكال الترف الزائد في وسط اجتماعي لا يرى جدوى من تعليم المرأة المتزوجة عموماً، فكيف إذا كان الأمر يتعلّق بتعليمها الزائد؟ وبين إيماني بحقي وبين شعوري بالامتنان غدت أعماقي مسكونة بالغربة والتساؤلات. أسدلت ستاراً على ذاتي واتجهت إلى بناء عالم داخلي بي، اندفعت بكلّ قواي الانفعالية والعاطفية والجسدية والفكرية لحمايته من جهة، ولإبراز دوري المثالي كزوجة وأم لثلاثة أولاد من جهة ثانية. تفانيت في خدمة أسرتي حتى نلت علامات الاستحقاق من الآخرين، من مقرّبين وغير مقرّبين، وتخرّجت بامتياز. أولم أنجح في أداء دور المرأة النمطية المغروس في وعي ولاوعي المجتمع؟ هذا في الوقت الذي كان فيه الشعور بالذنب يأسرني يوماً بعد يوم وليلاً بعد آخر. أخذ هذا الشعور يزداد وقعاً. ولم تعد نفسي محطة أمان. صرت أقتل هذا الشعور بسرقة الوقت الضائع حسب لغة الرياضة. لكن هذه السرقة أفضت بي إلى نوع من القلق الناتج عن محاولة الإمساك بالزمن والتّحكم به. حرمتُ نفسي الكثير من الملذات الخاصة كالنزهات والرحلات واللقاءات العابثة التي يعرفها الناس، كلّ الناس، رجالاً ونساءً، متزوجين وعازبين، التي من المفترض أنها تُدخل بعض المتعة إلى الروح. لا أدّعي أن بعضاً منها لم يشدّني إليه، لكنّني عوّدت نفسي على قمعها كاستراتيجية أو كمهارة ابتدعتها للتحكم بالوقت من دون أن أواجَه بأنني مقصّرة تجاه أسرتي. حتى عادة السهر لساعات متأخرة من الليل والاستيقاظ باكراً، والتي تلازمني للآن، كانت إحدى تلك الاستراتيجيات المبتكرة لاقتناص الوقت. إذ اعتبرت آنذاك أنني أوفّر هذا الوقت من حسابي الخاص وليس من حساب أسرتي. أي من حقي البيولوجي الطبيعي بالنوم الذي لا يمكن لأي كائن حيّ أن يتخطاه.

أعود إلى صدمتي الوجودية الأولى الناتجة عن عدم تقديري لمسؤوليات الزواج، إلى جانب عدم استعدادي للتنازل عن حريتي لأعبّر، ولو عرضاً، عن حالة الاغتراب التي عانيت منها. مراهِقة هربت منها مراهقتها لتجد نفسها في حالة انفصام. في السنوات الأولى لزواجي لم أكن أعرف أين عاطفتي وأين موقعي. هل تلك العاطفة لأهلي الذين كنت أعبدهم أم لزوجي وأهله الذين كانوا غرباء بالنسبة إليّ؟ ثم أين موقعي والكلّ يحاول أن يكون وصيّاً عليّ بحكم صغر سنّي؟ واجهتُ تساؤلاتي بالصمت. وكأنني لا

أسمع، ولا أرى، ولا أتكلم. ولطالما توجّهت باللوم في سري إلى والديّ الحبيبين، لاسيما وأن مزيجاً من المشاعر كان يتنازعني، كخوفي مثلاً، من أن أبدو حزينة، وخجلي من التعبير عمّا يدور في داخلي. وتراني الآن أتساءل عمّا إذا كنتُ يومها قادرة حقاً على صياغة ما يدور في داخلي أو حتى على إجادة التعبير عنه...؟ وجوابي، يقيناً، هو النفي.

بالصمت حميت نفسي من هزات بلا داع قد تؤدي إلى أبعد من القوالب والأنماط والحدود المقبولة اجتماعياً.

عشتُ غربتي الناجمة عن انسلاخي عن أهلي، عن انسلاخي عن مراهقتي، عن إقحامي في عالم جديد ومختلف فيه راشدون من كلّ جنس ونوع، أصدقاء زوجي ومعارفه، أقاربه، الجيران..إلخ. وأنا في وسطهم أحاول أن أبدو لائقة حتى ولو أن معظمهم لا يربطني به انسجام من أيّ نوع. استسلامي للنفاق الاجتماعي جذّر غربتي بين ذاتي وذاتي. تلك الغربة التي لم تقتصر على حدود النفس بل تعدّتها إلى حدود الجسد. جسدي الذي لم آلف التشوهات التي أصابته، وأقصد تشوهات الولادة التي تصيب بطون معظم نساء الأرض. تشوهات بطني جاءت عميقة وبليغة جداً بعد إنجابي مولودي الأول، وأنا لم أبلغ بعد السابعة عشرة. التفكير بهذه التشوهات، التي تبدو لي الآن ساذجة، لم يكن كذلك بالنسبة إلى فتاة مراهقة تعتزّ بجسدها. في حين تلازمني للآن آلام الظهر التي بانت علاماتها منذ أول ولادة لي.

وحدها القراءة منحتني الإحساس بالوجود. ظللت عبرها أحلم بالعدالة الاجتماعية من بابها العريض. أبني عالمها في خيالي وأحاول أن أفهم دوافع اللاعدالة والدوافع الحقيقية للناس...

وبقيَت الطفولة ملاذي الوحيد. أعود إليها كفردوس مفقود. ألم تكن طفولتي المرحلةَ العمريةَ الوحيدةَ التي عشتها بحرية؟ حتى إنّي للآن أفتقر إلى حياة المراهقة والشباب. وقد ولّد هذا الافتقار لديّ ما يشبه الثقب في ذاكرتي، وجعلني أبني، على الدوام، تصورات حول هاتين المرحلتين العمريتين مبنية على تجارب الآخرين وليس على تجربتي الخاصة.

لجوئي إلى القراءة المتنوّعة وتخصّصي في مادة علم الاجتماع زوّداني لاحقاً بمخزون معرفي وبرؤية شاملة للأمور. فغدت الكتابة بالنسبة لي إحدى الوسائل التعبيرية لقراءة العالم ولإعادة صياغته بما يتناقض مع معظم الثوابت التي تحفظ العلاقات الاجتماعية السائدة، وتصونها على أكثر من صعيد، سواء أكان ذلك على صعيد الطبقات الاجتماعية أو الجماعات والأفراد. أما التمييز الفاقع ضدّ المرأة الذي لا

يحتاج عادة إلى الكثير من الفطنة أو إلى الكثير من العمق في الرؤية أو في المعرفة لكي تغدو ملاحظته ممكنة، فقد كان، أساساً، مرصوداً من قِبلي بالفطرة. وعلى الرغم من تعاطفي الواعي مع قضايا المرأة لاحقاً، لم أفكر في الانضمام إلى جمعية نسائية، نظراً للطابع الخدماتي الرعائي الذي كان يميّز عدداً كبيراً من هذه الجمعيات في لبنان. زد على ذلك تقوقع بعضها داخل الأطر الطائفية أو العائلية الضيّقة. في حين أن يقيني بارتباط قضايا المرأة بقضايا المجتمع لم يكن يشجعني على مثل هذا الانخراط. فكيف في بلد كلبنان، لا تزال الطائفية السياسية والعصبيات العائلية والطائفية، فضلاً عن علاقات الاستزلام المتوارثة، تشكّل نسيج بنيته السياسية والاجتماعية؟

ولمّا كان طموحي الشخصي إلى التغيير قد تحدّد بالنزوع إلى التغيير الشامل لكلّ هذه البنى التقليدية المريضة، رأيت في مثل هذه الجمعيات النسائية وغير النسائية، أواليات تعيد إنتاج التخلّف العام في بنيتنا السياسية والاجتماعية. كما بدا لي الخطاب النسائي ميالاً إلى التكيّف مع الأوضاع القائمة. بدا لي خطاباً مبنياً على خلفية النظام الأبوي الذكوري. لا ينفذ إلى الثغرات الأساسية في واقع المرأة ولا يسلّط، تالياً، الضوء على المناطق المعتمة التي تمثّل خطاً أحمر في المنظومة الفكرية الأبوية هذه. تجاور التقليدي والحديث في بنيتنا الاجتماعية وتعايشهما وإزاه تجاور وتعايش مماثلان في الخطاب النسائي عموماً. صحيح أن هذا الخطاب دافع عن قضايا كثيرة لم يكن الاعتراف بها في المنظومة الفكرية الأبوية مشرْعَناً، أي معترفاً بها بوصفها حقوقاً طبيعية من حقوق المرأة أسوة بالرجل؛ كحق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية وما شابه، غير أن هذه الحقوق كانت متروكة للاستنساب ولحظّ المرأة وقدرها المحدّدين بمحيطها الاجتماعي والثقافي. أما تناول المسكوت عنه في واقع المرأة– لاسيما المناطق البرية أو العذراء– ونقله إلى العلن، وجعْله موضوعاً للبحث والتأويل، فلم يقم إلا مع تسعينات القرن المنصرم. اختراق هذه المناطق العذراء أو البريّة، المظلمة وغير المرئية من قبل المرأة نفسها، والتوغّل في قنوات خارجة عن قنوات النظام الأبوي، وبلغة مغايرة للغته، دفعاني للانتماء إلى «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة». فلئن كان الاعتراف بالتمييز ضدّ المرأة مقبولاً في أطر مجتمعية مختلفة بفضل النضال الاجتماعي والنسائي، فإن العنف ضدّها كمفهوم يدخل في طيّات المناطق التي أشرتُ إليها بوصفها مناطق بريّة أو عذراء، أو كمفهوم يسود الصمت حوله لأنه من المحرّمات، أثارني وفتح أمامي آفاقاً جديدة للتأمل. ولعل الإثارة تلك تعود أساساً إلى ما يحمله مفهوم «العنف ضدّ المرأة» من تحدّ معلن لتقاليد صارمة ولثقافة أحادية الرؤية يُحظر اختراقها أو الخروج عنها. الاعتداء على حرمة الفتيات والنساء بحجة قوامة الرجل عليهنّ، وبحجة أنهنّ ممثلات لشرفه ولشرف عائلته

وجماعته المخوّل هو بصونه، وإباحة تقويمهنّ ولو بالضرب من قِبل وليّ أمرهنّ، سواء تمثل بالأب أو بالأخ أو بالعم أو بالخال أو بالزوج أو بالابن، ثم حرمانهنّ من الإرث، وسوقهن كالنعاج إلى الزواج أو تطليقهن وحرمانهنّ من أطفالهنّ تحت الغطاء الشرعي الذي تمثّله قوانين الأحوال الشخصية، أو الصفح عن مغتصبهنّ في حال تدبّر أمره في صيغة زواج شرعي، وكذلك فرض الصمت عليهنّ والكتمان وعدم الجهر بحقيقة مشاعرهنّ تحت وطأة التهديد المعنوي والمادي المباشر من أسرهنّ، أو تحت وطأة الخوف من حكم الجماعة عليهنّ بالنفي والعار...إلخ، كلّ هذه الانتهاكات التي تنقل للمرأة صورة زائفة عن ذاتها تؤدي بها إلى التآلف مع هذه الانتهاكات، وكأنها من سنن الحياة والطبيعة والوجود، واقتناعها كذلك بأنها إنسان لا ضرورة لوجوده المستقلّ ولا ضرورة للاكتراث بمشاعره. كلّ هذه الانتهاكات التي تجري تحت سقف الثقافة الأبوية الذكورية وتقاليدها الصارمة المغلقة على نفسها، دفعتني للانتماء إلى هيئة اجتماعية حدّدت هدفها الأساسي بنقل العنف الممارس على النساء من دائرة الشأن الخاص إلى دائرة الشأن العام، والعمل بكلّ الوسائل والإمكانيات المتاحة لتحقيق هذا الهدف، ولإطلاق معاناة النساء المغيَّبة إلى مستوى الإدراك العام.

ولما كان هذا الهدف لا يسمح بالتحرّك تحت مظلة الخطاب الذكوري المهيمن، اقتضى الأمر من الهيئة أن تجعل من تفكيك ازدواجية الوعي النسائي إحدى استراتيجياتها. تلك الازدواجية التي لا بدّ من تفكيك عراها عبر رفض الخطاب الأبوي الذكوري المعلن، ورفض المساومات المتمثّلة برفض هذا الخطاب والخضوع له أو لبعض قنواته في آن معاً. ومن هنا استحالة تعايشه مع العصبيات الطائفية والعائلية وغيرها من الانتماءات الضيقة المقبولة في الخطاب المهيمن، والتي تقتضي أحياناً المواربة والتحايل درءاً للمسّ به في العمق. إذ إن الدعوة إلى الإجهار بالعنف ضدّ المرأة لا تعدو كونها دعوة تغييرية ثورية، تستمدّ بُعدها الثوري هذا من ضرورة خلخلة المنظومة الفكرية والاجتماعية والقانونية واللغوية والفلسفية للخطاب الأبوي الذكوري. وفي هذا السياق لم أجد في انتمائي إلى هيئة تناهض العنف ضدّ المرأة أيّ تعارض بين إيماني بضرورة تحرير المجتمع لكي تتحرّر المرأة، خاصة في ظلّ عدم توفّر الشروط اللازمة لتحرير المجتمع في بلدان العالم الثالث عموماً، وفي بلداننا العربية على وجه التحديد.

رؤيتي المختلفة للأمور لاحقاً جعلتني أقوم، في إطار «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضدّ المرأة»، بعدد من الأبحاث المتصلة بالجوانب الحميمة من حيوات النساء، بعد أن كانت هذه الجوانب مغيَّبة في حقل البحث الاجتماعي. لأن كلّ تغييب يستمدّ

سطوته من المحظور. وقد زادتني هذه الأبحاث الميدانية معرفة بنفسي، كما ساعدتني في الإجابة عن أسئلتي الضائعة وفي لملمة أجزاء نفسي المتشظيّة، والمبعثرة بين ركام الأشياء والمعاني المتضاربة والمتداخلة في ثقافتنا. ففي إحدى دراساتي التي تناولتُ فيها واقع النساء المعنَّفات، وردّاً على أحد أسئلة الاستمارة عما إذا كان زواج النساء قد تمّ كرهاً أم نتيجة خيار ذاتي، أجاب نحو ٩٠ في المئة من النساء المتزوجات (البالغ عددهنّ في العيّنة ٩٣ امرأة) أنهنّ تزوجّن بخيارهنّ الحرّ. وبعد اطّلاعي على مضمون المقابلات المفتوحة معهنّ تبيّن لي أن مفهوم «الخيار الحرّ» في الزواج لم يعدُ كونه، حسب إدراكهنّ له، ذاك الزواج المدبّر من الأهل أو من سواهم، والذي جاءت موافقتهنّ عليه من دون إكراه وبمباركة الأهل ورضاهم. الأمر الذي دفعني إلى تأمل إشكالية الزواج في مجتمعنا بوصفه زواجاً يتعارض مع إنسانية الرجل والمرأة ومع فرديتهما، لكونه زواجاً محكوماً بآلية العرض والطلب، ولكونه زواجاً يتوجّه أساساً لإرضاء الجماعة قبل إرضاء الفرد نفسه. فلا يغدو مفهوم «الخيار الحرّ»، تالياً، معبّراً بالضرورة عن إرادة حرّة أو عن رغبة نابعة من صميم الذات، بقدر ما يغدو تعبيراً عن استبطان المرأة للقيم الذكورية التي تموّه استغلال المرأة وقهرها، وتجعله مقبولاً أو عادياً من قبلها. ورأيت في الاتجاه العصري الذي يسمح للفتاة بالتعرف إلى شريكها المستقبلي اتجاهاً شكلياً يشبه سائر المظاهر الشكلية الطارئة على نمط حياة الفتيات والنساء، كإقبالهنّ على التعلم والعمل، واختلاطهنّ بالجنس الآخر، وإقبالهنّ على أنماط عصرية لشغل أوقات الفراغ أو للتبرّج واختيار اللباس...إلخ. لأن شكلية أنماط العيش هذه مشروطة بعدم تحرّر الفتيات والنساء من ارتهانهنّ للنظام القيميّ الذكوري، المتقاطع مع نمط الإنتاج الاقتصادي الكولونيالي لمجتمعنا. فبقيَتْ تلك الأنماط محكومة برموز هذين النظامين وأدواتهما المختلفة.

أما مفارقة انتمائي إلى أسرة متنوّرة دفعت ابنتها إلى زواج مبكّر، خضعت له هذه الأخيرة من دون إثارة الإحراج، فأضحى تعبيراً عن حالة نموذجية يرتسم فيها تقاطع القيم الاجتماعية الثقافية وتشابكها. وهو تعارض يشير في جوهره إلى الالتباس القائم في إدراكات الناس ووعيهم بين الخطاب الإصلاحي التغييري، من حيث نظرته إلى الكون والمجتمع، وبين الخطاب الثوري، على الرغم من الاختلاف الجذري بين منطلقات كلا الخطابين وأهدافهما. وفيما يخصّ المرأة مثلاً، ينحو الخطاب الإصلاحي التغييري إلى المطالبة بالمزيد من الحريات والحقوق تماشياً مع الشروط الاجتماعية المتغيّرة، لكن انطلاقاً من ثوابت فكرية جامدة تجوهر الإنسان عموماً والمرأة خصوصاً، عبر إسباغ صفات اجتماعية ثابتة عليها. في حين ينحو الخطاب الثوري إلى تفكيك الثوابت وخلخلة الأنساق الثقافية في العمق. وفي هذا السياق تميل «الهيئة اللبنانية لمناهضة

العنف ضدّ المرأة» التي أنتمي إليها إلى هذا الاتجاه الثوري الذي يستند أساساً إلى إتاحة الفرصة للمرأة نفسها لصياغة خطابها ولرفض معظم الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية الآيلة إلى قولبتها ضمن أطر وأنماط رمزية وغير رمزية. ولقد تجلّى هذا التحدّي، بادئ ذي بدء، بتبنّي الهيئة لمفهوم العنف ضدّ المرأة كمفهوم كان حتى الأمس القريب مغيَّباً ولا يحمل طرحه أي مشروعية في مجتمعنا.

وها أنذا أتوجه بالشكر إلى تجمّع الباحثات اللبنانيات الذي أتاح لي فرصة التعبير عن ذاتي، كما أعتذر سلفاً بسبب استرسالي في التعبير عن بعض الجوانب المتّصلة بما هو داخلي بالنسبة لي. إذ كان لا بدّ من التعبير عن بعض هذه الجوانب من ذاتي لأنها في النهاية محصلة التفاعل مع الآخرين. وما شهادتي هذه، التي يتخلّلها الكثير من البياض، إلا محاولة للتعبير عن بعض الفجوات بين الداخلي والخارجي التي قادتني إلى التّحرر من بعض قيود مجتمعية تُوهم المرأة أن إجهارها بأحاسيسها الحقيقية، كإحساسها بالظلم مثلاً، هو من المحظورات التي تُعتبر عيباً أو خطيئةً... فتميل بها هذه الأفكار أحياناً، إلى التظاهر بعكس ما تشعر به وإلى ممارسة أقسى أشكال التعنيف ضدّ الذات. إذ كيف لإنسان أن يكون صادقاً وفي داخله حقيقتان كلّ منهما تعادي الأخرى؟

وها أنذا أطلق الصرخة المكتومة داخل حلقي بعد بلوغي سنّ الأربعين. لكنّني، وعلى الرغم من ذلك، لا أزال أتساءل: هل يكفي إطلاق الصرخة لردم كلّ التقرّحات التي خلّفها الكتمان؟